

Distr.: General
3 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية



تقرير الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المقدم بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - المنطقة
٥	ثالثا - عضوية السلطة
٥	رابعا - البعثات الدائمة لدى السلطة
٦	خامسا - البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها
٦	سادسا - العلاقات مع البلد المضيف
٦	سابعا - المسائل الإدارية
٦	ألف - الأمانة
٧	باء - المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة
٧	ثامنا - المسائل المالية
٧	ألف - الميزانية
٧	باء - حالة الاشتراكات
٨	جيم - صندوق التبرعات الاستئماني لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية
٨	دال - صندوق التبرعات الاستئماني لأعضاء المجلس
٩	هاء - صندوق التبرعات الاستئماني للممثل الخاص للأمين العام لشؤون المؤسسة



الرجاء إعادة استعمال الورق



- ٩ - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة ٩
- ٩ - الصندوق الاستئماني لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجة عن الميزانية . . ٩
- ١٠ - مكتبة ساتيا ن. ناندان ١٠
- ١٠ - الاتصالات والتوعية والموقع الشبكي ١٠
- ١٠ - ألف - الاتصال والتوعية ١٠
- ١١ - باء - الموقع الشبكي ١١
- ١١ - حادي عشر - الدورة السابقة للسلطة ١١
- ١١ - ألف - الدورة الرابعة والعشرون ١١
- ١٢ - باء - الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين للمجلس ١٢
- ١٢ - ثاني عشر - الخطة الاستراتيجية للسلطة لفترة الخمس سنوات ٢٠١٩-٢٠٢٣ ١٢
- ١٣ - ثالث عشر - الإشراف المستمر على عقود الاستكشاف ومنح عقود جديدة ١٣
- ١٣ - ألف - حالة عقود الاستكشاف ١٣
- ١٣ - باء - حالة التقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون ١٣
- ١٣ - جيم - الاجتماع غير الرسمي للمتعاقدين ١٣
- ١٣ - رابع عشر - الإعداد التدريجي للإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة ١٣
- ١٣ - ألف - التنقيب والاستكشاف ١٣
- ١٤ - باء - الاستغلال ١٤
- ١٤ - جيم - القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة ١٤
- ١٥ - خامس عشر - تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة ١٥
- ١٦ - سادس عشر - خطط الإدارة البيئية الإقليمية ١٦
- ١٧ - سابع عشر - استراتيجية إدارة البيانات ١٧
- ١٧ - ثامن عشر - تنمية القدرات والتدريب ١٧
- ١٧ - ألف - برنامج التدريب الذي يقدمه المتعاقدون ١٧
- ١٨ - باء - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة ١٨
- ١٩ - جيم - التدريب الداخلي ١٩
- ١٩ - تاسع عشر - الوفاء بالتزامات الطوعية ١٩
- ٢١ - عشرون - اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية ٢١

٢١	حادي وعشرون - العلاقات مع المحكمة الدولية لقانون البحار
٢٢	ثاني وعشرون - العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية الأخرى
٢٢	ألف - الأمم المتحدة
٢٣	باء - اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٢٣	جيم - المنظمة البحرية الدولية والجامعة البحرية العالمية
٢٤	دال - الصناديق الدولية للتعويض عن التلوث النفطي
٢٤	هاء - منتدى جزر المحيط الهادئ
٢٥	واو - المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية
٢٥	زاي - رابطة بلدان حافة المحيط الهندي
٢٥	حاء - فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية
٢٥	طاء - اللجنة الدولية لحماية الكابلات
٢٥	ياء - لجنة بحر سارغاسو
٢٦	ثالث وعشرون - المشاركة في المؤتمرات العالمية والإقليمية
	ألف - المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام
٢٦	باء - المشاركة في مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام
٢٧	المرفق
	أعضاء الفريق الاستشاري لصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة التابع للسلطة الدولية لقاع البحار
٢٨	

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير إلى جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عملاً بالفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ("الاتفاقية"). ويقدم التقرير معلومات عن عمل السلطة خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩.
- ٢ - والسلطة منظمة دولية مستقلة أنشئت بموجب الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٩٤ ("اتفاق عام ١٩٩٤"). والسلطة هي المنظمة التي تقوم من خلالها الدول الأطراف في الاتفاقية، وفقاً للاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤، بتنظيم ومراقبة الأنشطة في المنطقة، لأغراض منها على الأخص إدارة موارد المنطقة.
- ٣ - وللسلطة عدد من المسؤوليات الأخرى بموجب الاتفاقية، منها مسؤولية توزيع المدفوعات أو المساهمات العينية المتأتية من استغلال موارد غير الحية في المناطق الواقعة على بعد ٢٠٠ ميل بحري من الجرف القاري على الدول الأطراف، وذلك عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية.
- ٤ - وفي انتظار الموافقة على خطة عمل الاستغلال الأولى، يجب على السلطة أن تركز على مجالات العمل الـ ١١ الواردة في الفقرة ٥ من الفرع ١ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤. وفي ضوء نتائج الاستعراض الدوري الأول للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية، اعتمدت الجمعية في عام ٢٠١٨ الخطة الاستراتيجية الأولى للسلطة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ (ISBA/24/A/10). وتجسد الخطة الاستراتيجية رؤية تنفيذ الجزء الحادي عشر والأحكام الأخرى المتعلقة بالمنطقة بموجب الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤. وتتضمن الخطة توجيه لوضع وتنفيذ ولاية السلطة بموجب الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤، مع إيلاء الاعتبار لعبء العمل الحالي والمتوقع، والموارد والقدرات، وكذلك للاتفاقات والعمليات والمبادئ والأهداف الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثانياً - المنطقة

- ٥ - تُعرّف المنطقة الدولية بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية. وبناء على ذلك، فإن تعيين الحدود الجغرافية الدقيقة للمنطقة الدولية يتوقف على ترسيم حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك ترسيم حدود الجرف القاري خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس للبحر الإقليمي. ويتعين على الدول الساحلية، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٨٤ من الاتفاقية، القيام بالإعلان الواجب عن الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية، ويتعين عليها لدى تبيان خطوط الحد الخارجي للجرف القاري أن تودع نسخة لكل خريطة من تلك الخرائط أو قائمة من تلك القوائم لدى الأمين العام للسلطة.
- ٦ - وإلى حدود ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، أودع ١٠ من أعضاء السلطة هذه الخرائط والقوائم لدى الأمين العام، وهي أستراليا، وأيرلندا، وباكستان، والبحرين، وتوفالو، وغيانا، وفرنسا (بخصوص المارتينيك وغوادالوب وغيانا وكاليدونيا الجديدة وجزر كيرغولن)، والفلبين، والمكسيك، وموريشيوس.
- ٧ - ويبحث الأمين العام جميع الدول الساحلية على إيداع هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات، في أسرع وقت ممكن بعد تعيين خطوط الحدود الخارجية لجرفها القاري، حتى مسافة ٢٠٠ ميل بحري

وبعدها، طبقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. وقد عممت الأمانة مذكرة شفوية في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ تطلب إيداع هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات.

ثالثاً - عضوية السلطة

٨ - وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٥٦ من الاتفاقية، يعتبر جميع الأطراف في الاتفاقية تلقائياً أعضاء في السلطة. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، كان هناك ١٦٨ طرفاً في الاتفاقية (١٦٧ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي)، وبناء عليه كان ثمة ١٦٨ عضواً في السلطة. وفي التاريخ نفسه، وصل عدد الأطراف في اتفاق عام ١٩٩٤ إلى ١٥٠ طرفاً. ولم يسجل أي تصديق أو انضمام جديد إلى الاتفاقية أو اتفاق عام ١٩٩٤ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٩ - وبالتالي ما زال هناك ١٨ عضواً من أعضاء السلطة الذين أصبحوا أطرافاً في الاتفاقية قبل اعتماد اتفاق عام ١٩٩٤، لكنهم لم يصبحوا بعد أطرافاً في الاتفاق. وتلك الدول هي: البحرين، والبوسنة والهرسك، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ودومينيكا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسودان، والصومال، والعراق، وغامبيا، وغينيا - بيساو، ومالي، ومصر.

١٠ - ووفقاً لما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٤٨ وفي اتفاق عام ١٩٩٤ نفسه، ينبغي تفسير وتطبيق أحكام اتفاق عام ١٩٩٤ والجزء الحادي عشر من الاتفاقية معاً باعتبارهما صكاً واحداً. وفي حالة وجود أي تعارض بين اتفاق عام ١٩٩٤ والجزء الحادي عشر من الاتفاقية، ترجح أحكام اتفاق عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن أعضاء السلطة غير الأطراف في اتفاق عام ١٩٩٤ يشاركون بالضرورة في أعمال السلطة بموجب ترتيبات تستند إلى ذلك الاتفاق، فإن انضمامهم كأطراف في الاتفاق سيزيل أي تعارض قائم في الوقت الحالي بالنسبة إلى تلك الدول. ويشجع الأمين العام تلك الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاق في أقرب فرصة ممكنة. وقد أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى كل دولة من تلك الدول في هذا الصدد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

رابعاً - البعثات الدائمة لدى السلطة

١١ - حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، كان للدول الأعضاء الـ ٢٥ التالية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، بعثات دائمة لدى السلطة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسانت كيتس ونيفس، وشيلي، والصين، وغابون، وفرنسا، والكاميرون، وكوبا، والمكسيك، ونيجيريا، واليابان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم ممثلون دائمون جدد أوراق اعتمادهم إلى الأمين العام، وهم ممثلو كل من جامايكا والمكسيك وألمانيا وشيلي وفرنسا وجنوب أفريقيا.

١٢ - وعقد الأمين العام جلسات إحاطة للبعثات الدائمة لدى السلطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن التقدم المحرز في عمل السلطة وبرنامج الفعاليات المقامة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للسلطة. وقام وفد من البرازيل بزيارة منفصلة إلى المقر في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

خامسا - البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها

١٣ - اعتمدت الجمعية البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨، ودخل البروتوكول حيز النفاذ في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وانضمت رومانيا إلى البروتوكول في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبذلك بلغ مجموع الأطراف ٤٧، وهي: الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وجامايكا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وشيلي، والعراق، وعمان، وغانا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وليتوانيا، ومصر، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا. ووقع على البروتوكول ١١ دولة أخرى ولكنها لم تصدق عليه بعد، وهي: إندونيسيا، وباكستان، وجزر البهاما، والسودان، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالطة، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، واليونان.

١٤ - وأعضاء السلطة الذين لم يصبحوا بعد أطرافاً في البروتوكول يُشجعون بقوة على اتخاذ الخطوات اللازمة للانضمام إليه في أقرب فرصة ممكنة. وقد عممت الأمانة مذكرة شفوية لهذا الغرض في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

سادسا - العلاقات مع البلد المضيف

١٥ - تتمتع الأمانة بعلاقة عمل ممتازة وودية مع البلد المضيف. وقد عُقد اجتماع في شباط/فبراير ٢٠١٩ بين الأمين العام وكامينا جونسون سميث، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لجامايكا، لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المسائل المتصلة بحالة مبنى الأمانة، ومقترح مشروع دار الأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين للسلطة، وتأثيرات دخول المتدربين الداخليين، والاجتماعات المقررة، والأنشطة الأخرى في كينغستون، وغير ذلك من المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعقد اجتماع متابعة في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بين مسؤولين من الوزارة والأمانة. وأُعيد التأكيد خلال ذلك الاجتماع على عقد الاجتماع السنوي على المستوى الوزاري والأمين العام. واتفق الجانبان على إنشاء لجنة للبلد المضيف تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر من أجل مواصلة تعزيز التعاون في المسائل المذكورة أعلاه، مع عقد اجتماعات مخصصة حسب الاقتضاء.

سابعا - المسائل الإدارية

ألف - الأمانة

١٦ - الأمانة من الهيئات الرئيسية للسلطة. ووفقاً للمادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تتألف الأمانة من أمين عام وعدد من الموظفين حسب حاجة السلطة. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغ عدد الوظائف الثابتة في الأمانة ٤٤ وظيفة (٢٦ من الفئة الفنية، و ٢ من الوظائف الوطنية و ١٦ من فئة الخدمات العامة).

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقاعد ثلاثة موظفين، وانتهت خدمة خمسة موظفين وشُغلت خمس وظائف شاغرة، بالإضافة إلى إدخال تغييرات على ترتيبات التوظيف المؤقت.

١٨ - وتعطي الأمانة أهمية لتحقيق التوازن بين الجنسين، لا سيما ضمن الفئة الفنية والفئات العليا، كما تعطي أهمية للاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التنوع في هيئة الموظفين. فمن بين مجموع الموظفين الحاليين البالغ عددهم ٤٢ فردا (ثمة وظيفتان شاغرتان)، يوجد ٢٥ امرأة. وباستحداث برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين أتيحت للجهات المانحة المحتملة وسائل بديلة لدعم عمل السلطة دون الرفع من الميزانية العادية، وكذلك لتشجيع التنوع. ومن المقرر إعداد خطة سنوية لاستقدام الموظفين وتحديد الاحتياجات من الموظفين الفنيين المبتدئين والأولويات الاستراتيجية لكل مكتب من مكاتب الأمانة، ستُعمم الخطة على الأعضاء المهتمين والجهات المانحة المحتملة.

١٩ - وبالنظر إلى تزايد احتياجات الأمانة، خصصت الحكومة المضيفة في عام ٢٠١٨ حيزا إضافيا للسلطة في مبنى المقر. وتم تجديد وإصلاح المكان ليصبح فضاء لخدمات المؤتمرات وصالة للوفود. وقامت الأمانة أيضا بتجديد أماكن العمل في الطابق الثاني من مبنى المقر لاستيعاب الموظفين الجدد الوافدين وتوفير بيئة عمل أفضل.

باء - المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة

٢٠ - تطبّق السلطة على موظفيها النظام الموحد للمرتبات والبدلات وسائر شروط الخدمة المعمول بها في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد انضمت الهيئة إلى النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر ISBA/18/A/7).

٢١ - وكانت الأمانة ممثلة في الدورة الثامنة والثمانين للجنة الخدمة المدنية الدولية التي عقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في آذار/مارس ٢٠١٩. وتضمن جدول الأعمال الأنشطة المنفذة منذ الدورة السابقة، واستعراضا للعملية التشاورية وتربيّات العمل في اللجنة، والأفرقة العاملة المعنية بالقواعد التشغيلية، واستعراضا لمنهجيات استقصاء مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة والتطوير الوظيفي والشحن بغرض الانتقال.

ثامنا - المسائل المالية

ألف - الميزانية

٢٢ - اعتمدت الجمعية في دورتها الرابعة والعشرين ميزانية الفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ بمبلغ قدره ٨٥٠ ٢٣٥ ١٨ دولارا (انظر ISBA/24/A/11 و ISBA/24/A/6-ISBA/24/C/19).

باء - حالة الاشتراكات

٢٣ - وفقا للاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤، تُعطى النفقات الإدارية للسلطة من الأنصبة المقررة على أعضائها إلى أن يتوافر للسلطة تمويل كاف من مصادر أخرى لتسديد تلك النفقات. ويستند جدول الأنصبة المقررة إلى جدول الأنصبة المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، مع تعديله على ضوء الاختلافات في العضوية. وتلقت السلطة إلى غاية ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ ما نسبته ٦٢ في المائة من قيمة

الاشتراكات في ميزانية عام ٢٠١٩ المستحقة على الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي. وسدد ٢٩ في المائة فقط من أعضاء السلطة كامل أنصبتهم المقررة لعام ٢٠١٩.

٢٤- وبلغ مجموع الاشتراكات غير المسددة من الدول الأعضاء عن الفترات السابقة (١٩٩٨-٢٠١٨) ما قدره ٨٠٥.٠٢٦ دولارا حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. وتُرسل إخطارات بانتظام إلى الدول الأعضاء في السلطة لتذكيرها بالمبالغ المتأخرة. ووفقا للمادة ١٨٤ من الاتفاقية والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للجمعية، لا يكون لعضو من أعضاء السلطة يتأخر في سداد اشتراكاته المالية حق التصويت إذا كان المبلغ المتأخر يساوي مبلغ الاشتراك المالي المستحق عليه عن السنتين السابقتين أو يزيد عليه. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، كان على ٥٦ عضوا في السلطة مبالغ متأخرة لسنتين أو أكثر، وهي: إيسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبرازيل، وبليز، وبنن، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتشاد، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ودولة فلسطين، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وكابو فيردي، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، وملاوي، ومنغوليا، وموريتانيا، ومقدونيا الشمالية، وناميبيا، والنيجر، وهندوراس، واليمن.

٢٥- وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغ رصيد صندوق رأس المال المتداول ٨٣٩ ٦٣٢ دولارا مقابل مستوى معتمد قيمته ٦٦٠.٠٠٠ دولار.

جيم - صندوق التبرعات الاستثماري لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية

٢٦- لقد أنشئ صندوق التبرعات الاستثماري في عام ٢٠٠٢ لتمويل مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية القادمين من البلدان النامية. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغ مجموع التبرعات الواردة للصندوق منذ إنشائه ٤٦٤ ٨٨٦ دولارا. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تبرعات من الصين (٢٠.٠٠٠ دولار) والفلبين (٢٠٠.٠٠٠ دولار)، ومن عدد من المتعاقدين (٣٠.٠١٠ دولار)، من كل من شركة Global Sea Mineral Resources NV، وشركة Marawa Research and Exploration Ltd، وشركة Nauru Ocean Resources Inc، وشركة UK Seabed Resources Ltd، وحكومة بولندا). وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغ رصيد الصندوق ٦٩٧٥٩ دولارا.

دال - صندوق التبرعات الاستثماري لأعضاء المجلس

٢٧- لقد طلبت الجمعية إلى الأمين العام في دورتها الثالثة والعشرين أن ينشئ صندوقا استثماريا للتبرعات لدعم مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية (انظر ISBA/23/A/13). وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغ إجمالي التبرعات للصندوق ٨٠.٠٠٠ دولار من شركة Global Sea Mineral Resources NV، وشركة Nauru Ocean Resources Inc، وشركة Ocean Mineral Singapore PTE Ltd، وشركة UK Seabed Resources Ltd (لكل منها ٢٠.٠٠٠ دولار). وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغ رصيد الصندوق ٣٩٥٤١ دولارا.

هاء - صندوق التبرعات الاستثماري للممثل الخاص للأمين العام لشؤون المؤسسة

٢٨ - طلب المجلس إلى الأمين العام خلال الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين أن ينشئ صندوقاً استثمارياً للتبرعات بغرض توفير الأموال اللازمة لعمل الممثل الخاص للأمين العام لشؤون المؤسسة (انظر ISBA/25/C/16). وأنشئ الصندوق في ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، دفع للصندوق مبلغان على سبيل التبرع مجموعهما ١٧ ٥٠٠ دولار، ١٠ ٠٠٠ دولار من شركة Nauru Ocean Resources Inc. و ٧ ٥٠٠ دولار من شركة Global Sea Mineral Resources NV، وبلغ رصيد الصندوق ٣ ١٢٥ دولاراً.

واو - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

٢٩ - أنشأت الجمعية صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة في عام ٢٠٠٦ (انظر ISBA/12/A/11). واعتمدت القواعد والإجراءات المفصلة لإدارة الصندوق واستخدامه في عام ٢٠٠٧ (انظر ISBA/13/A/6، المرفق).

٣٠ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، بلغ رأس مال الصندوق ٥٦٧ ٥٠٣ دولاراً. وإلى حدود التاريخ نفسه، أنفق ما مجموعه ٦١٧ ٥٨٢ دولاراً من عائدات الفائدة على رأس المال، وذلك في صورة منح للمشاريع. وخلال عام ٢٠١٩، قُدمت تبرعات للصندوق من حكومة الصين (٢٠ ٠٠٠ دولار) وحكومة موناكو (٥ ٢٥١ دولاراً).

زاي - الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجة عن الميزانية

٣١ - تتلقى السلطة أموالاً خارجة عن الميزانية من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة لغرض دعم الأنشطة غير الممولة بالميزانية المعتمدة للسلطة. وتأتي هذه الموارد في شكل مساهمات أو أموال تُدفع مرة واحدة لدعم برامج أو مشاريع متعددة السنوات. وتُستخدم تلك الأموال وفقاً للشروط التي يُتفق عليها مع الجهات المانحة المعنية، بما في ذلك شروط الإبلاغ ومراجعة الحسابات. وقد أنشأ الأمين العام في آذار/مارس ٢٠١٨ صندوقاً استثمارياً متعدد المانحين لدعم أنشطة السلطة بموارد خارجة عن الميزانية. وأنشئ الصندوق بموجب المادة ٥-٥ من النظام المالي للسلطة، ويُدار وفقاً للنظام المالي.

٣٢ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، كان في الصندوق رصيد قدره ٦٣٠ ٧١٦ دولاراً، والرصيد متأثراً من تبرعات بمبلغ ٥٦٩ ٧٥٤ دولاراً من صناديق بيو الاستثمارية الخيرية (Pew Charitable Trusts) (٣٦ ٠٠٠ دولار)، ومصرف التنمية الأفريقي (٢٧ ٥٠٠ دولار)، وحكومة جمهورية كوريا (٢٠ ٠٠٠ دولار)، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (٥٢٤ ٠٦٩ دولار)، والمجلس الوطني لأبحاث البيئة في المملكة المتحدة (١٠ ٠٠٠ دولار)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٩٠ ٠٠٠ دولار)، وحكومة موناكو (١٧ ٠٠٠ دولار)، وحكومة الصين (٣٠ ٠٠٠ دولار)، مطروحة منها النفقات المسجلة وفقاً لاتفاقات المشاريع بمبلغ ٨٦٧ ١٢٣ دولاراً والرسوم والفوائد المصرفية.

تاسعا - مكتبة ساتيا ن. ناندان

٣٣ - سُمِّيت مكتبة ساتيا ن. ناندان باسم أول أمين عام للسلطة، وهي مورد المعلومات الرئيسي للأمانة والدول الأعضاء والبعثات الدائمة وغير ذلك من الباحثين الذين يلتزمون معلومات متخصصة عن قانون البحار وشؤون المحيطات والتعدين في قاع البحار العميقة وموارد قاع البحار.

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة العامة تحسين تكنولوجيات المكتبة وإقامة أشكال من التعاون وتوفير الخدمات المشتركة والمستودعات الإلكترونية، من أجل تعزيز الهياكل الأساسية والخدمات للمساعدة على خفض تكاليف توفير المعلومات العلمية والقانونية وجعل المكتبة مركزا للبحوث العالية الجودة. ويسر نظام إدارة المكتبة تصفح مواد المكتبة باستخدام فهرس مفتوح للعموم على الإنترنت، يجمع بين المنشورات والمقالات والموارد الشبكية المطبوعة والرقمية. ويمكن الدخول إلى فهرس المكتبة وإلى النظام من خلال الحواسيب المتاحة في المكتبة.

٣٥ - والمكتبة عضو نشيط في الرابطة الدولية للمكتبات ومراكز المعلومات المعنية بالعلوم المائية والبحرية وفي رابطة المكتبات والمعلومات في جامايكا. وتواصل المكتبة توثيق تعاونها مع المحكمة الدولية لقانون البحار، وهي شريك مع المحكمة في مجموعة منظومة الأمم المتحدة لاقتناء المعلومات الإلكترونية. والمجموعة مبادرة للمكتبات على نطاق المنظومة تُنفذ من خلال مكتبات منظومة الأمم المتحدة وتحقق وفورات كبيرة للوكالات المشاركة ولا تزال تعود بالنفع على السلطة والمحكمة.

٣٦ - وتواصل المكتبة برنامجها العادي المتعلق بالاقتناء بهدف تطوير مجموعة وثائقها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت حيازات المكتبة أيضا بفضل المنح السخية التي تلقتها من المنظمات والأفراد. ويعرب الأمين العام عن امتنانه لكل من قدم الدعم للمكتبة، ولا سيما الجمعية الكورية للأوقيانوغرافيا؛ والمعهد الجيولوجي البولندي؛ ومركز القوانين والسياسات المتعلقة بالمحيطات بجامعة فيرجينيا؛ ومعهد قانون البحار في جامعة كاليفورنيا، في بيركلي؛ ومعهد التخطيط في جامايكا؛ ووزارة العلوم والطاقة والتكنولوجيا في جامايكا. ووردت أيضا تبرعات فردية من جينغو غاو، من المحكمة الدولية لقانون البحار؛ وفيلوميني فيرلان، من جامعة هاواي بمينوا (في هونولولو، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ ونوبويوكي كاتو، من كلية القانون، جامعة هوكايدو في سابورو، اليابان؛ وسيباستيان إ. فولكمان، كلية موارد الأرض وهندسة المواد، جامعة RWTH Aachen.

عاشرا - الاتصالات والتوعية والموقع الشبكي

ألف - الاتصال والتوعية

٣٧ - تتفاعل الأمانة العامة وتتواصل بشكل استباقي مع أعضاء السلطة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لإطلاعهم على المسائل المتصلة بالاتفاقية وألويات المنظمة وأنشطتها. وتشمل أنشطة الاتصال التعاون مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تدخل ضمن ولاية السلطة، بما في ذلك اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ما يتعلق بالمرحلة التحضيرية لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

٣٨ - وقد أنشأ الأمين العام وحدة للاتصالات ضمن الأمانة ابتغاء مساعدة السلطة في النهوض بمهمتها عن طريق التعريف بأنشطة السلطة والرفع من مصداقيتها وزيادة أثرها وكفالة إيصال المعلومات بفعالية إلى المجموعات الرئيسية المقصودة بتلك الأنشطة واستقاء تعليقات هذه المجموعات. والوظيفة الرئيسية للوحدة هي التواصل مع وسائل الإعلام وأصحاب المصلحة المعنيين وتنسيق التفاعل معهم. وفي إطار السعي لتحقيق نواتجها المتوخاة، شرعت وحدة الاتصالات في حملة إعلامية وأنشطة للتوعية لدعم الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للسلطة، وقامت بصياغة استراتيجية للاتصالات والتفاعل مع أصحاب المصلحة ستطرحها للتشاور العام في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٣٩ - ومن أنشطة التوعية التي أُنجِزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إصدار موجزات سياسية ودراسات تقنية تتضمن ملخصات لحلقات العمل أو الحلقات الدراسية القانونية والعلمية التي استضافتها السلطة أو اشتركت في تنسيقها مع أعضاء السلطة أو المتفاعدين أو مع جهات معنية أخرى. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظمت السلطة أيضا مناسبة خاصة للاحتفال باليوم العالمي للمحيطات لعام ٢٠١٩، بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا والجامعة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي.

٤٠ - وواصلت الأمانة تقديم البث الحي بالفيديو لاجتماعات المجلس والجمعية.

باء - الموقع الشبكي

٤١ - لقد أُحرز تقدم في إعداد موقع شبكي جديد للسلطة. وأُعطي الأولوية لواجهة التفاعل وصفحة الجلسات، على أن المراحل النهائية من هذه المبادرة ستُنفذ تدريجيا حتى نهاية العام. والهدف الرئيسي هو تحقيق أداء أفضل في عرض ونشر مختلف جوانب عمل السلطة بأسلوب متسق يكفل توفير أداة اتصال فعالة. ويعتمد الموقع الجديد على نظام دروبال، وهو نظام مفتوح المصدر لإدارة المحتوى يتوافق مع برامج تصفح عديدة ومع الأجهزة المحمولة. وسيجري تعهّد شبكة خارجية منفصلة ومأمونة مخصصة لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية من أجل إطلاعهم على مستجدات جميع المعلومات التي يحتاجونها للاضطلاع بمهامهم كأعضاء في الجهازين.

حادي عشر - الدورة السابقة للسلطة

ألف - الدورة الرابعة والعشرون

٤٢ - لقد عُقدت الدورة الرابعة والعشرون للسلطة في كينغستون في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. وعقدت الجمعية جلساتها ١٧١ إلى ١٧٨ وانتخبت ماريوس أوريون يدريسك (بولندا) رئيسا لها. ونظرت الجمعية خلال الدورة في التقرير السنوي للأمين العام للسلطة الذي قُدم وفقا للفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من الاتفاقية (انظر ISBA/24/A/2)، وموجزا للمناقشة في ISBA/24/A/12). واعتمدت الجمعية قرارا يتعلق بالانتخاب لملء شواغر في المجلس (انظر ISBA/24/A/9) وقرارا بشأن الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ (انظر ISBA/24/A/10). واتخذت الجمعية أيضا قرارا بشأن ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ (انظر ISBA/24/A/11 و ISBA/24/A/12، الفقرة ٣٢).

وقدم رئيس المجلس للمرة الأولى تقريراً شفويًا إلى الجمعية عن أعمال المجلس، وطلبت الجمعية جعل هذه الممارسة بندا دائما في جدول أعمال الجمعية.

٤٣ - وعُقدت الدورة الرابعة والعشرون للمجلس في جزأين، ١٠ جلسات في الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس و ١٠ جلسات في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨. وانتُخب أولاف مايكلباست (النرويج) رئيساً للمجلس. ونظر المجلس خلال الدورة في مشروع نظام الاستغلال في إطار غير رسمي (للاطلاع على التفاصيل، انظر بيان رئيس المجلس بشأن عمل المجلس، على النحو الوارد في ISBA/24/C/8/Add.1 و ISBA/24/C/8). ونظر المجلس أيضا في تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس في عام ٢٠١٧ بشأن التقرير الموجز لرئيس اللجنة القانونية والتقنية (انظر ISBA/24/C/6)، والتقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة الرابعة والعشرين (انظر ISBA/24/C/9 و ISBA/24/C/9/Add.1)، واتخذ المجلس موقفا بشأن ذلك التقرير (ISBA/24/C/22). واستجابة لتوصيات لجنة المالية، اتخذ المجلس موقفا بشأن ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ (انظر ISBA/24/C/21).

باء - الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين للمجلس

٤٤ - عُقد الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين للمجلس في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وانتُخب لومكا ينغيني (جنوب أفريقيا) رئيسة للمجلس. وواصل المجلس نظره في مشروع نظام الاستغلال في إطار غير رسمي، وركز على المسائل الرئيسية المتعلقة، بما في ذلك: آلية الشؤون المالية والدفع؛ والمعايير والمبادئ التوجيهية والمفاهيم الرئيسية؛ وتفويض المهام وأوجه الكفاءة التنظيمية؛ والعلاقة بين مشروع نظام الاستغلال والخطط الإقليمية للإدارة البيئية؛ ومواصلة تطبيق النهج التحوطي؛ وآلية وعملية الاستعراض المستقل للخطط وتقييمات الأداء البيئية؛ وآلية التفتيش. ونظر المجلس أيضا في المسائل المتعلقة بالمؤسسة، بالاستناد إلى تقرير الممثل الخاص لشؤون المؤسسة واتخذت قرارا بخصوص الممثل الخاص لشؤون المؤسسة (انظر ISBA/25/C/16). ويرد بيان الرئيس عن أعمال المجلس خلال الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين في الوثيقة ISBA/25/C/17.

٤٥ - وقبل اجتماع المجلس، عُقد في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمجلس بشأن وضع آلية للشؤون المالية والمدفوعات. ووافق المجلس على استخدام صندوق التبرعات الاستثماري لدعم مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في الاجتماع الثاني للفريق العامل في تموز/يوليه ٢٠١٩ (انظر ISBA/25/C/17).

ثاني عشر - الخطة الاستراتيجية للسلطة لفترة الخمس سنوات ٢٠١٩-٢٠٢٣

٤٦ - وافقت الجمعية في دورتها الرابعة والعشرين على الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ (ISBA/24/A/10)، وتشمل الخطة تسعة توجيهات استراتيجية لتمكين السلطة من أجل تحقيق الأهداف المحددة لها. وفي إطار الخطوة التالية في إعداد الخطة الاستراتيجية، طلبت الجمعية إلى الأمين العام، في جملة أمور، إعداد خطة عمل رفيعة المستوى تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية وقائمة بالنواتج للسنوات الخمس المقبلة، مع مراعاة الموارد المالية والبشرية المتاحة. وقد أُعد مشروع خطة عمل رفيعة المستوى تحدد الإجراءات المطلوبة وتقيم الصلة بين استراتيجية السلطة والأعمال التي تقوم بها مختلف

الأجهزة التابعة لها، وطُرح المشروع للتشاور العام في أيار/مايو ٢٠١٩. وسيُنقح المشروع في ضوء الاقتراحات والتعليقات الواردة خلال فترة التشاور، ثم سيُقدم إلى الجمعية للنظر والاعتماد. ويصدر في وثيقة مستقلة تقرير أكثر تفصيلاً عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

ثالث عشر - الإشراف المستمر على عقود الاستكشاف ومنح عقود جديدة

ألف - حالة عقود الاستكشاف

٤٧ - لقد بلغ عدد عقود الاستكشاف التي دخلت حيز النفاذ حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ ما مجموعه ٢٩ عقداً (١٧ عقداً للعقيدات المتعددة الفلزات، و ٧ عقود للكبريتيدات المتعددة الفلزات، و ٥ عقود لقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت).

٤٨ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ورد من شركة Beijing Pioneer Hi-Tech Development Corporation طلب للموافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في منطقة غرب المحيط الهادئ. ونظرت اللجنة في الطلب في آذار/مارس ٢٠١٩، خلال الجزء الأول من دورتها، وستواصل النظر في الطلب في تموز/يوليه، خلال الجزء الثاني من دورتها.

باء - حالة التقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون

٤٩ - يتعين على كل متعاقد أن يقدم إلى الأمين العام خلال ٩٠ يوماً من نهاية كل سنة تقييمية تقريراً سنوياً يغطي برنامج أنشطة المتعاقد في منطقة الاستكشاف. وقد ورد على الأمانة في هذا الصدد ٢٩ تقريراً سنوياً تتعلق بـ ٢٩ عقداً من عقود الاستكشاف.

جيم - الاجتماع غير الرسمي للمتعاقدين

٥٠ - لقد دأب الأمين العام، منذ عام ٢٠١٧، على عقد اجتماع سنوي للمتعاقدين. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع المقبل في سلسلة هذه الاجتماعات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ومن أهداف عقد هذه الاجتماع ما يلي: مواصلة التقدم في مناقشة مسألة الشفافية في العقود؛ وحالة إعداد الإطار التنظيمي لاستغلال الموارد المعدنية؛ وحالة إعداد المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنظام الاستغلال؛ وتبادل الآراء بصورة غير رسمية بشأن المسائل الأخرى موضع الاهتمام المشترك.

رابع عشر - الإعداد التدريجي للإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة

ألف - التنقيب والاستكشاف

٥١ - هناك حالياً ثلاث مجموعات من الأنظمة تغطي أعمال التنقيب والاستكشاف فيما يتصل بكل من العقيدات المتعددة الفلزات (ISBA/19/C/17، المرفق)، والكبريتيدات المتعددة الفلزات (ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق)، وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت (ISBA/18/A/11، المرفق).

٥٢ - وتُستكمل هذه الأنظمة بتوصيات تصدرها اللجنة القانونية والتقنية لغرض توجيه المتعاقدين. وفي الوقت الحاضر، تشمل التوصيات التي أصدرتها اللجنة ما يلي:

- (أ) توصيات توجيهية للمتعاقدین والدول المزمكة بشأن البرامج التدريبية في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف (ISBA/19/LTC/14)؛
- (ب) توصيات توجيهية للمتعاقدین لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8)، وقد نقحتها اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٩ (ISBA/25/LTC/6)؛
- (ج) توصيات توجيهية للمتعاقدین بشأن الإبلاغ عن النفقات الفعلية والمباشرة المتعلقة بالاستكشاف (ISBA/21/LTC/11)؛
- (د) توصيات توجيهية للمتعاقدین بشأن مضمون التقارير السنوية وشكلها وهيكلها (ISBA/21/LTC/15).

باء - الاستغلال

٥٣ - في تموز/يوليه ٢٠١٨، أصدرت اللجنة القانونية والتقنية مشروع نظام منقح بشأن استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (انظر ISBA/24/LTC/WP.1/Rev.1) لينظر فيه مجلس السلطة الدولية لقاع البحار، إلى جانب شرح يبرز المسائل التي سعت اللجنة للحصول على توجيهات المجلس بشأنها، ويحدد المسائل الرئيسية التي ما زالت قيد نظر اللجنة (انظر ISBA/24/C/20). واستجابة لذلك، قدم المجلس تعليقات على المشروع المنقح، أرفقت بالبيان الذي أدلى به رئيس المجلس عن أعمال المجلس خلال الجزء الثاني من الدورة الرابعة والعشرين (انظر ISBA/24/C/8/Add.1، المرفق الأول)، ودعا أعضاء المجلس إلى تقديم تعليقات مكتوبة على المشروع المنقح بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقُدمت إلى المجلس لمحة عامة عن تلك التعليقات، بما في ذلك التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة الآخرين، وعن مناقشة المواضيع المشتركة التي أثارها تلك التعليقات (انظر ISBA/25/C/2). وواصل المجلس نظره خلال الجزء الأول من دورته لعام ٢٠١٩، في شباط/فبراير - آذار/مارس، وقدم مزيداً من التوجيه والإرشاد للجنة (انظر ISBA/25/C/17).

٥٤ - وواصلت اللجنة خلال الجزء الأول من دورتها لعام ٢٠١٩، في آذار/مارس، النظر في مشروع أنظمة الاستغلال على سبيل الأولوية. وفي ١٥ آذار/مارس، أصدرت اللجنة مجموعة من مشاريع الأنظمة المنقحة، مشفوعة بشرح يتضمن تغييرات على النص (انظر ISBA/25/C/WP.1 و ISBA/25/C/18).

٥٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، نُظمت في بريتوريا حلقة عمل بشأن وضع المعايير والمبادئ التوجيهية. ونظمت السلطة الدولية لقاع البحار حلقة العمل بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا وحكومة المملكة المتحدة. وستصدر نتائج حلقة العمل في الوقت المناسب باعتبارها دراسة تقنية للسلطة الدولية لقاع البحار.

جيم - القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة

٥٦ - في الدورة السابعة عشرة للسلطة التي عقدت في عام ٢٠١١، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يُعدَّ تقريراً عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المزمكة وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة التي تقام في المنطقة، ودعا، لهذا الغرض، الدول المزمكة وغيرها من أعضاء السلطة إلى

تزويد الأمانة، حسب الاقتضاء، بمعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو بنصوصها (انظر ISBA/17/C/20، الفقرة ٣). وفي الدورة الثامنة عشرة، جعل المجلس هذا المسألة بندا دائما في جدول أعماله، وطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا مستكملا سنويا لينظر فيه المجلس. وأنشأت الأمانة في وقت لاحق قاعدة بيانات يمكن الاطلاع عليها في شبكة الإنترنت تتضمن ما ورد عليها من معلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية أو من نصوص تلك القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية.

٥٧ - وإلى غاية ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، كانت الدول الثلاث والثلاثون التالية قد قدمت معلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو نصوص تلك القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية: الاتحاد الروسي وألمانيا والبرازيل وبلجيكا وتشيكيا وتوفالو وتونغا والجزر كوك والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجورجيا وزامبيا وسنغافورة والسودان والصين وعمان وغيانا وفرنسا وفيجي وكوبا وكيريباس والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) وناورو ونيجيرو ونيوزيلندا ونيوي والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ووردت معلومات أيضاً من أمانة جماعة المحيط الهادئ.

٥٨ - وأجرت الأمانة دراسة مقارنة للتشريعات الوطنية القائمة بغية استخلاص العناصر المشتركة، وهي متاحة على الموقع الشبكي للسلطة. وستصدر الدراسة باعتبارها دراسة تقنية للسلطة الدولية لفاع البحار.

خامس عشر - تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة

٥٩ - تركز السلطة بصورة رئيسية على تعزيز البحوث العلمية البحرية المتعلقة بالأنشطة المنفذة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على البحوث المتعلقة بالأثر البيئي للأنشطة المنفذة في المنطقة. وقد شاركت السلطة في عدة مبادرات دولية بوصفها شريكاً في دعم البحوث العلمية البحرية.

٦٠ - ونظمت السلطة حلقة عمل بشأن تكنولوجيات التجهيز واستخراج المعادن وتأثيرها في الجدوى الاقتصادية للتعدين في قاع البحار العميقة، في وارسو من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بالتعاون مع منظمة إنترأوشنميتال المشتركة ووزارة البيئة البولندية.

٦١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، بدأت الأمانة تتعاون مع الأفرقة العلمية وأصحاب المصلحة على تفعيل عمل السلطة في وضع أطلس تصنيفات لمنطقة كالاريون - كليبرتون وتوحيد منهجيات التصنيف لتيسير الملاحظات التي تجري في أعماق البحار ورصد البيئة وإدارتها. وتشكل هذه المبادرة جوهر التزامين من الالتزامات الطوعية للسلطة فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، لتحسين تقييم الوظائف الإيكولوجية الأساسية لأعماق المحيطات عن طريق المراسد الأوقيانوغرافية الغاطسة الطويلة الأجل في المنطقة؛ وتعزيز تقييم التنوع البيولوجي البحري في أعماق البحار عبر إنشاء أطالس إلكترونية تصنيفية ترتبط بأنشطة التعدين في الأعماق في المنطقة. واجتمع فريق مصغر من الخبراء لتحديد مجالات التعاون المحتملة في اجتماع غير رسمي عقده كل من الأمانة ومتحف لندن للتاريخ الطبيعي، بلندن في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

سادس عشر - خطط الإدارة البيئية الإقليمية

٦٢ - اعتمد المجلس أول خطة للإدارة البيئية تخص المنطقة في منطقة كلاريون - كليبرتون في عام ٢٠١٢ (انظر ISBA/17/LTC/7، و ISBA/17/C/19، و ISBA/18/C/22). وشملت العملية تعيين شبكة من تسع مناطق ذات أهمية بيئية خاصة من خلال عملية تعاونية شارك فيها أصحاب المصلحة المعنيون. ومنذ عام ٢٠١٢، يدعو المجلس المرة تلو الأخرى الأمانة واللجنة القانونية والتقنية إلى إحراز تقدم في وضع خطط إقليمية مماثلة للإدارة البيئية في أنحاء أخرى من المنطقة، ولا سيما في الأجزاء المشمولة حالياً بعقود استكشاف (انظر، على سبيل المثال، ISBA/20/C/31 و ISBA/21/C/20 و ISBA/22/C/28 و ISBA/23/C/18). وترد تلك الدعاوات أيضاً في قرارات الجمعية العامة.

٦٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أعدت الأمانة مذكرة لمساعدة المجلس في نظره في العلاقة بين مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة والخطط الإقليمية للإدارة البيئية (انظر ISBA/25/C/4). وبالنظر إلى أن هذه الخطط ليست صكوكاً قانونية وإنما هي صكوك للسياسة البيئية، تناولت التعليقات حالة هذه الخطط ونطاق امتثالها للمتطلبات البيئية المفروضة على مقدمي الطلبات والمتعاقدين في مشروع النظام. وأحاط المجلس علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجية السلطة لوضع خطط للإدارة البيئية الإقليمية للمنطقة (انظر ISBA/25/C/13)، بما في ذلك مشروع برنامج عمل للأمانة لتنفيذ الاستراتيجية الأولية لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٦٤ - وتقرر تنظيم العديد من حلقات العمل في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لتسهيل وضع خطط للإدارة البيئية الإقليمية واستعراضها. ففي أيار/مايو ٢٠١٩، عُقد في باريس اجتماع للخبراء لبحث جدوى تطبيق مختلف نهج الإدارة على خطط الإدارة البيئية الإقليمية، اعتماداً على الخبرات والدروس المستخلصة من قطاعات أخرى من القطاعات المتعلقة بالمحيطات، عقده مشروع خطة الإدارة البيئية الإقليمية في المحيط الأطلسي (برعاية الاتحاد الأوروبي) بالتعاون مع السلطة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ستعقد الأمانة ومشروع منطقة كلاريون - كليبرتون العميقة في جامعة هاواي حلقة عمل للخبراء بشأن توليفة التنوع البيولوجي لمنطقة كلاريون - كليبرتون العميقة، بهدف استعراض وتحليل أحدث بيانات النظام الإيكولوجي لقاع البحار المستقاة من منطقة كلاريون - كليبرتون بغية تجميع أنماط التنوع البيولوجي، وهيكلية المجتمعات البحرية، ونطاقات التوزع، والارتباط الجيني، وعمل النظام الإيكولوجي، وعدم تجانس الموائل على طول منطقة كلاريون - كليبرتون وعبرها، وتقييم مدى تمثيل المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة في المناطق المشمولة بعقود الاستكشاف.

٦٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ستُعقد في البرتغال (رهناً بالتأكيد النهائي) حلقة عمل بشأن التقييم البيئي الإقليمي دعماً لوضع خطة للإدارة البيئية الإقليمية للمرتفع الشمالي في وسط المحيط الأطلسي، وذلك بالتعاون مع مشروع خطة الإدارة البيئية الإقليمية للمحيط الأطلسي وحكومة البرتغال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ستُعقد في ألمانيا حلقة عمل لمناقشة النهج الاستراتيجية لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية، بالتعاون مع الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وأمان المفاعلات في ألمانيا. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، ستُعقد في جمهورية كوريا حلقة العمل الثانية بشأن وضع خطة للإدارة البيئية الإقليمية في منطقة قشرة الكوبالت في شمال غرب المحيط الهادئ، بالتعاون مع وزارة المحيطات ومصايد الأسماك في جمهورية كوريا والمعهد الكوري لعلوم وتكنولوجيا المحيطات، بناءً على أعمال حلقة العمل التي عقدت في مدينة كينغداو الصينية في أيار/مايو ٢٠١٨. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٠، ستُعقد في الاتحاد

الروسي حلقة عمل بشأن وضع خطة للإدارة البيئية الإقليمية للمرتفع الشمالي في وسط المحيط الأطلسي، بالتعاون مع مشروع الإدارة البيئية الإقليمية للمحيط الأطلسي ووزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي.

سابع عشر - استراتيجية إدارة البيانات

٦٦ - لقد أُنجزت، في إطار برنامج إدارة البيانات، جميع المراحل التسع من خطة التنفيذ الأولية المبينة في الوثيقة [ISBA/22/LTC/15](#)، وقد شهدت هذه المراحل إنشاء قاعدة بيانات تفي بالغرض وواجهة تطبيق بهدف تخزين البيانات الرقمية للسلطة. وأطلقت إصدارات النسخة التجريبية من قاعدة البيانات والتطبيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتم تطبيق أول تلك الإصدارات مع ممثلي المتعاقدين. وتم تطبيق الإصدار الثاني من النسخة التجريبية مع أعضاء اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٩. وأدرجت التعليقات الواردة من كلتا المجموعتين في النسخ اللاحقة. وأما البيانات البيئية لقاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار فسوف تتاح للجمهور خلال المرحلة النهائية من إطلاق نظام إدارة قاعدة بيانات السلطة في تموز/يوليه ٢٠١٩. ومن المقرر أن يُقدم مشروع التقرير المتعلق باستراتيجية إدارة البيانات إلى اللجنة لتنظر فيه في تموز/يوليه، أثناء الجزء الثاني من دورتها. وستنظم سلسلة من الدورات التدريبية وحلقات العمل مع مختلف أصحاب المصلحة لتناول المسائل المتعلقة بإدارة البيانات والاستخدام الفعال لقاعدة البيانات وواجهة الموقع الشبكي.

ثامن عشر - تنمية القدرات والتدريب

٦٧ - تضطلع السلطة بولايتها المتمثلة في تعزيز البحوث العلمية البحرية في المنطقة، وبناء قدرات الدول النامية في مجال بحوث وتكنولوجيا أعماق البحار من خلال برنامج التدريب الذي يقدمه المتعاقدون، وصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة، وبرنامج التدريب الداخلي.

ألف - برنامج التدريب الذي يقدمه المتعاقدون

٦٨ - يقع على عاتق المتعاقدين مع السلطة التزام قانوني بتقديم وتمويل فرص لتدريب متدربين من الدول النامية ومن موظفي السلطة. وبين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨، أتاح ١٩ متعاقدا ما مجموعه ٩٨ مقعدا للتدريب. وشملت أنواع التدريب المتاحة التدريب في عرض البحر، والتدريب الهندسي، والتدريب بمنح زمالات (بما في ذلك برامج الماجستير والدكتوراه)، وفرص التدريب الداخلي، وحلقات العمل، والندوات. ومن بين المتدربين الذين وقع عليهم الاختيار، كان هناك ٣٤ متدربا من دول المجموعة الأفريقية، و ٣١ متدربا من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و ٣ متدربين من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٣٠ متدربا من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبلغ مجموع الإناء ٣٩ متدربة من أصل ٩٨ متدربا.

٦٩ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، كان الاختيار قد وقع في عام ٢٠١٩ على ٣٦ مرشحا للحصول على فرص تدريبية في إطار ١١ عقدا من عقود الاستكشاف (١٥ من دول المجموعة الأفريقية، و ١١ من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و ١٠ من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي). وكان من المرشحين الناجحين ١٨ امرأة في المجموع. ويُعلن عن جميع الفرص التدريبية على الموقع الشبكي ومنابر التواصل الاجتماعي للسلطة وتُعمم على أعضاء السلطة.

٧٠ - وإذا نُفذت جميع العقود القائمة وخطط العمل المعتمدة حسب التوصيات المقدمة من اللجنة القانونية والتقنية فيما يتعلق ببرامج التدريب، سيستطيع المتعاقدون نحو ٢٧٠ فرصة إضافية للتدريب بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٣.

باء - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

٧١ - يهدف صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة إلى تعزيز وتشجيع إجراء البحوث العلمية البحرية في المنطقة لصالح البشرية جمعاء، ولا سيما من خلال دعم مشاركة العلماء والتقنيين المؤهلين من البلدان النامية في برامج البحوث العلمية البحرية ومنحهم فرصا للمشاركة في برامج التدريب والمساعدة التقنية والتعاون العلمي. وعملا بالإجراءات المتفق عليها، عيّن الأمين العام، في عام ٢٠١٧، فريقا استشاريا لتقييم طلبات الحصول على المساعدة من الصندوق وتقديم توصيات بشأنها إلى الأمين العام. وترد أسماء الأعضاء الحاليين في مرفق هذا التقرير. وستدوم فترة ولاية الفريق ثلاث سنوات تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

٧٢ - وقام المعهد الثاني لعلوم المحيطات بالصين، منذ حصوله على منحة قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٨، بإنجاز الأعمال التحضيرية للدراسة التعاونية الدولية المتعلقة بكبريتيدات قاع البحر في الارتفاعات المتطاولة المنتشرة البطيئة والبالغة البطء، وهي دراسة من المقرر إجراؤها باعتبارها عملا من أعمال التعاون العلمي الدولي في إطار منظمة إنترديدج. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اختار الفريق الاستشاري للصندوق اثنين من العلماء الشباب في البلدان النامية (جمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا) لتلقي التدريب في إطار هذا المشروع الذي يستغرق سنتين.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٨ أيضا، مكّنت منحة قدرها ١٢ ٠٠٠ دولار قُدمت لمبادرة إدارة أعماق المحيطات من دعم خمسة من طلاب الدراسات العليا والباحثين (من الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك) لحضور الندوة الدولية الخامسة عشرة لبيولوجيا أعماق البحار، وحلقة عمل لمبادرة المحافظة على أعماق البحار في الفترة من ٩ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في مونتيري بالولايات المتحدة؛ ومكّنت منحة قدرها ٧ ٥٠٠ دولار حصلت عليها جامعة سيامن في الصين سبعة مرشحين (من بنغلادش والصين) من المشاركة في الدورة الصيفية لعام ٢٠١٨ لأكاديمية ماركو بولو - تشنغ هي لقوانين وسياسات المحيطات؛ ومكّنت منحة قدرها ١٣ ٠٠٠ دولار مقدمة لجامعة شانغهاي جياو تونغ من دعم مشاركة خمسة مرشحين (من باكستان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وغانا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكينيا) في الأكاديمية الصيفية لعام ٢٠١٨ بشأن التعدين في أعماق البحار بعنوان **”التعدين في قاع البحار العميقة: نحو الشروع في الاستغلال“**.

٧٤ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، استفاد من الصندوق ما مجموعه ١٤٥ من العلماء أو المسؤولين الحكوميين من ٥٠ بلدا. ويشمل المستفيدون ممثلين لجميع المجموعات الإقليمية: ٥٢ من المجموعة الأفريقية (أنغولا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، ومدغشقر، ومصر، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، ونيجيريا)؛ و ٥٦ من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (إندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبالاو، وبنغلاديش، وتايلند، وتونغا، وجزر كوك، وسري

لأنكا، والصين، والفلبين، وفيجي، وفيت نام، وماليزيا، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والهند؛ وأربعة من مجموعة دول أوروبا الشرقية (الاتحاد الروسي، وبلغاريا)؛ و ٢٤ من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأرجنتين، والبرازيل، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسورينام، وشيلي، وغيانا، وكوستاريكا، والمكسيك)؛ وثلاثة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (مالطة، والنرويج، واليونان)؛ وستة من الدول التي لها مركز المراقب (جمهورية إيران الإسلامية، وبيرو، وتركيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا). ومن بين المستفيدين الذين بلغ عددهم ١٤٥ مستفيدا حتى الآن، كانت هناك ٥٧ امرأة في المجموع (أو ٣٩ في المائة).

٧٥ - والصندوق من الآليات الرئيسية التي تمكن من بناء القدرات في مجال البحوث العلمية البحرية في المنطقة، ويشجع الأمين العام أعضاء السلطة، والدول الأخرى، والجهات المعنية من منظمات دولية ومؤسسات أكاديمية وعلمية وتقنية، ومنظمات خيرية وشركات، وأفراد، على التبرع إلى الصندوق. وستواصل الأمانة اتخاذ خطوات لتوليد اهتمام الجهات المانحة المحتملة والشركاء المؤسسين بصندوق الهبات.

جيم - التدريب الداخلي

٧٦ - تقبل السلطة عددا محدودا من المتدربين الداخليين حسب الاحتياجات المحددة للمكاتب المعنية وقدرتها على دعم المتدربين الداخليين واستيعابهم والإشراف عليهم بفعالية.

٧٧ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، شارك في برنامج التدريب الداخلي ما مجموعه ٢٩ من خريجي الجامعات أو المسؤولين الحكوميين من أستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وإيطاليا، وباراغواي الجديدة، والبرازيل، وبلجيكا، وتونغا، وجامايكا، وجزر كوك، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفيجي، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة، واليابان.

٧٨ - ومن المعوقات المستمرة والرئيسية في توفير التدريب الداخلي، لا سيما للأفراد المنتمين إلى البلدان النامية، أن السلطة لا تملك التمويل اللازم لدعم المتدربين، الذين يجب عليهم إيجاد سبل للحصول على دعم مالي لتغطية تكاليف السفر والإقامة. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، وردت منحة قدرها ١٠.٠٠٠ دولار من المركز الوطني لعلوم المحيطات في ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة، لدعم مشاركة متدربين من البلدان النامية بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وستتاح المزيد من التفاصيل للدول الأعضاء في شكل دعوة إلى تقديم الترشيحات في الأشهر المقبلة. وسيرحب الأمين العام بأي دعم إضافي خارج عن الميزانية من أجل برنامج التدريب الداخلي لصالح الأفراد المنتمين إلى البلدان النامية.

تاسع عشر - الوفاء بالالتزامات الطوعية

٧٩ - أسهمت السلطة بنشاط في عمل ومناقشات مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي هذه المناسبة، سجلت السلطة أيضا سلسلة من الالتزامات الطوعية بهدف تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز دور المرأة في البحوث العلمية البحرية من خلال بناء القدرات؛ (ب) تشجيع نشر نتائج البحوث من خلال جائزة الأمين العام للسلطة للامتنياز في بحوث أعماق البحار؛ (ج) تحسين تقييم الوظائف الإيكولوجية الأساسية لأعماق المحيطات من خلال المراسد الأوقيانوغرافية الغاطسة الطويلة الأجل في المنطقة؛ (د) تعزيز تقييم

التنوع البيولوجي البحري في أعماق البحار عبر إنشاء أطالس إلكترونية تصنيفية ترتبط بأنشطة التعدين في الأعماق في المنطقة. وسُجلت التزامات طوعية إضافية بالشراسة مع وكالات أخرى، ولا سيما مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة (بشأن مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق: النهوض بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والسعي لتحقيق الاقتصاد الأزرق من خلال تشجيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وزيادة المعارف العلمية والقدرات البحثية)، ومع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن (بشأن تعزيز التعاون للترويج للتنمية المستدامة لموارد قاع البحار العميقة في أفريقيا لدعم اقتصادها الأزرق ووضع الخطط للاقتصاد الأزرق في أفريقيا لدعم عملية صنع القرار والاستثمار وإدارة الأنشطة المضطلع بها المتعلقة بالجرف القاري الموسّع وفي المناطق الدولية لقاع البحار المتاخمة).

٨٠ - وأُحرز تقدم في الوفاء بالالتزام الطوعي المتعلق بتعزيز دور المرأة في البحوث العلمية البحرية من خلال بناء القدرات. ويُنظر حاليا في إمكانية تنفيذ مبادرات أخرى بالاشتراك مع اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والجامعة البحرية العالمية.

٨١ - وعُقدت المناسبة الافتتاحية لجائزة الأمين العام للامتنياز في بحوث أعماق البحار خلال الدورة الرابعة والعشرين لجمعية السلطنة، في تموز/يوليه ٢٠١٨. ومُنحت ديفا آمون (ترينيداد وتوباغو)، وهي عالمة بيولوجية متخصصة في أعماق البحار، جائزة عن خبرتها الواسعة في مجال البحث والاستكشاف في عرض البحر، مما أسهم في زيادة فهم النظم الإيكولوجية في الأعماق السحيقة والآثار البيئية للأنشطة الصناعية البشرية في أعماق البحار. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أبلغت حكومة موناكو الأمين العام بقرارها دعم الجائزة بمنحة قدرها ١٥ ٠٠٠ دولار تُستخدم لمكافحة الفائزين بجائزة عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وتغطية تكاليف تذاكر سفر الشخص الفائز بجائزة عام ٢٠١٩ لحضور حفل التسليم، فضلا عن تغطية رسوم نشر بحثه في إحدى المجالات العلمية (المتاحة للجميع).

٨٢ - وبدأ تنفيذ مشروع مبادرة النمو الأزرق السحيق بتنظيم السلطة حلقة عمل في نوكو ألوفا، بمملكة تونغا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩. وتُظمت هذه الحلقة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة المحيط الهادئ ومملكة تونغا. وحضر حلقة العمل ممثلون عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ من بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وساموا وفيجي وكيريباس وناورو. وحضرها أيضا ممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك أمانة الكومنولث، وجامعة المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، ورابطة المنظمات غير الحكومية في جزر المحيط الهادئ، فضلا عن ممثلي اثنتين من الجهات المتعاقدة، وهما شركة ناورو لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Inc) وشركة تونغا للتعدين البحري المحدودة (Tonga Offshore Mining Limited). وصدر عن حلقة العمل بيان بالنتائج، تناول التشريعات الوطنية والتعاون الإقليمي والتواصل مع السلطة، وحدد المجالات ذات الأولوية للتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، ومع المنظمات المشاركة في تنفيذ مشروع مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق.

٨٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعلنت السلطة بدء تنفيذ مشروع موارد قاع البحار العميقة في أفريقيا بالاشتراك مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (منذ نقله إلى الاتحاد الأفريقي)، وبدعم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. وتُظمت حلقة عمل في أبيدجان،

بكوت ديفوار، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، جمعت ممثلين من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية والأوساط العلمية والأكاديمية. ونظّمت السلطة أيضا مناسبة جانبية رفيعة المستوى بالاشتراك مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن على هامش مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام، المعقود في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ونُظّمت حلقة عمل الثانية بالاشتراك مع حكومة جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في بريتوريا في أيار/مايو ٢٠١٩. وفي كلتا الحالتين، أسهمت المشاورات مع المشاركين في تحديد الاحتياجات الأساسية للبلدان المشاركة في مجال بناء القدرات.

٨٤ - وقام الأمين العام والمستشار القانوني للأمم المتحدة، بوصفهما جهتي التنسيق في أوساط العمل من أجل المحيطات بشأن تنفيذ القانون الدولي على النحو المبين في الاتفاقية فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات الطوعية، بتحديد ثلاثة مواضيع ينبغي أن تركز عليها أوساط العمل من أجل المحيطات خلال عام ٢٠١٨، وباستضافة ثلاث حلقات دراسية شبكية مواضيعية في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على التوالي، بشأن كل موضوع من المواضيع الثلاثة، وحضرا اجتماعا لجهات التنسيق والمسؤولين رفيعي المستوى في أوساط العمل من أجل المحيطات، عُقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، قُدِّم تقييم منتصف المدة لأوساط العمل من أجل المحيطات بشأن تنفيذ القانون الدولي على النحو المبين في الاتفاقية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

عشرون - اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية

٨٥ - شارك الأمين العام في الاجتماع التاسع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وقدم معلومات عن أنشطة السلطة إلى الاجتماع.

حادي وعشرون - العلاقات مع المحكمة الدولية لقانون البحار

٨٦ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، التقى الأمين العام بأعضاء هيئة المحكمة وغرفة منازعات قاع البحار في مقر المحكمة في هامبورغ، بألمانيا. وكان الغرض من زيارة المحكمة إطلاع أعضائها على عمل السلطة، ولا سيما التطورات المتعلقة بمشروع نظام الاستغلال. وخلال هذه الزيارة، اجتمع الأمين العام أيضا برئيس المحكمة ورئيس قلمها لتبادل الآراء بشأن المسائل الإدارية، بما في ذلك مسائل الميزانية والشؤون المالية، والموارد البشرية، والنظامان الأساسي والإداري للموظفين، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتعاون في الأمور المتعلقة بالمكتبة.

٨٧ - وبالإضافة إلى ذلك، عقد الأمين العام والمستشار القانوني للسلطة اجتماعا مع رئيس المحكمة ورئيس قلمها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في نيويورك. وشارك في هذا الاجتماع أيضا مسؤولون من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بدعوة من كلا الجانبين. وجرى أيضا مناقشات بشأن التدابير المتعلقة بالميزانية والتدابير الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والموارد البشرية والنظام الإداري للموظفين، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، فضلا عن إمكانية التعاون للانضمام إلى نظام إنسبيرا.

ثاني وعشرون - العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية الأخرى

٨٨ - هناك ترابط وثيق بين الأنشطة المضطلع بها في المحيطات، مما يحتم على المنظمات الحكومية الدولية المكلفة بولايات أن تتعاون فيما بينها وتنسق أنشطتها. وثمة تشديد على هذه الحقيقة في المادتين ١٣٨ و ١٦٩ من الاتفاقية نفسها، وهي عنصر حاسم في كفالة اتباع نهج متسق في حماية وحفظ البيئة البحرية والتنمية المستدامة في الأنشطة البحرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت الأمانة مع منظمات أخرى ذات صلة في عدد من المبادرات التي تهدف إلى تيسير تبادل المعلومات والتعاون بين مستخدمي المنطقة.

ألف - الأمم المتحدة

٨٩ - تقيم السلطة علاقة عمل وثيقة ومثمرة مع الأمم المتحدة، ولا سيما شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة. وعُقد اجتماع غير رسمي في آذار/مارس ٢٠١٩ بين الأمانة والشعبة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون، لا سيما فيما يتعلق بتحديث دراسة تقنية مشتركة عن المعادن في قاع البحار العميقة، ونظم المعلومات الجغرافية، وتنفيذ المادة ٨٤ من الاتفاقية.

٩٠ - وشارك الأمين العام في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، في إطار تناولها لبند جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأسهمت الأمانة أيضاً، في حزيران/يونيه ٢٠١٩، بمعلومات أدرجت في تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٤/٧٣ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المعنون "المحيطات وقانون البحار".

٩١ - وشارك الأمين العام أيضاً في الاجتماع العشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، الذي عُقد في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بصفته عضواً في فريق الخبراء.

٩٢ - وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات آلية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة تتمثل ولايتها في تعزيز وتشجيع التنسيق والاتساق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تتصل بالمحيطات والمناطق الساحلية. والسلطة عضو في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وتشارك الأمانة في اجتماعاتها، حسب الاقتضاء، ووفقاً للولاية المنوطة بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت أمانة السلطة عن بعد في الاجتماع المباشر التاسع عشر لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات المعقود في مقر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في جنيف، وساهمت في المناقشات التي جرت بشأن مؤشرات الهدف ١٤ (ج) من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ووفقاً لما أُشير إليه في الفقرة ١٥٨ من قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه".

٩٣ - والاتفاق العالمي للأمم المتحدة مبادرة استراتيجية بقيادة الأمم المتحدة تهدف إلى إشراك الشركات العالمية في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق مواءمة استراتيجياتها وعملياتها مع الخطة. وهي أكبر مبادرة للاستدامة على مستوى الشركات، إذ تشارك فيها جهات معنية من ١٧٠ بلداً. ومنهج عمل الاتفاق العالمي لاستدامة الأعمال التجارية المتعلقة بالمحيطات مصمم لتوجيه عمليات صنع القرار وتحفيز الشراكات في سبيل النهوض بالأولويات المشتركة المتعلقة بالمحيطات على

مستوى جميع أهداف التنمية المستدامة، حتى موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٠. وقد زار الأمانة، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، فريق رفيع المستوى تابع للاتفاق العالمي من أجل تمكين منهاج عمل الاتفاق العالمي لاستدامة الأعمال التجارية المتعلقة بالمحيطات من معرفة المزيد عن التعدين في قاع البحار وترتيبات الحوكمة داخل السلطة. ودُعيت الأمانة إلى الإسهام في إعداد التقرير المعنون ”الأهداف العالمية والفرص المتاحة في المحيطات“، وهو تقرير يهدف إلى توضيح الطريقة التي يمكن بها للصناعات المرتبطة بالمحيطات أن تسهم في تحقيق الأهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها ١٧ هدفا. وحضر الأمين العام الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المحيطات/المؤتمر النرويجي لقطاع الشحن، الذي عقده منهاج عمل الاتفاق العالمي بالتعاون مع حكومة النرويج في حزيران/يونيه ٢٠١٩ في أوسلو، وذلك بناء على دعوة من الجهة المنظمة.

باء - اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٩٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت أمانة السلطة وأمانة اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات تعاوننا وثيقا للدفع قدما بتنفيذ مذكرة التفاهم القائمة بين المنظمين. وعُقدت سلسلة من الإحاطات والاجتماعات من أجل الحفاظ على حوار مستمر بين المنظمين وتنسيق الأنشطة التي تحظى باهتمام مشترك بينهما.

٩٥ - وشاركت السلطة، ممثلة في نائب الأمين العام والمستشار القانوني، في الاجتماع التخطيطي العالمي الأول في إطار التحضير لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، المعقد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ في كوبنهاغن. وأكدت الأمانة تضافر جهود اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والسلطة من أجل تحقيق أهداف مشتركة من قبيل تحسين رسم خرائط قاع البحار من خلال مشروع قاع البحار لعام ٢٠٣٠، وتبادل البيانات والمعلومات بين نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات وقاعدة بيانات السلطة، وتعزيز اتباع نهج موحد في التحديد التصنيفي، بما يشمل تنظيم حلقات عمل بشأن المعايير. وستقوم وحدة الاتصالات التابعة للأمانة بتمثيل السلطة في الفريق الاستشاري المعني بالاتصالات في إطار عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

جيم - المنظمة البحرية الدولية والجامعة البحرية العالمية

٩٦ - أبرمت السلطة والمنظمة البحرية الدولية اتفاقا للتعاون. وتعمل المنظمين، بموجب هذا الاتفاق، على تعزيز فعالية ووتيرة التعاون بينهما في عدد من الأمور، ومن ذلك على سبيل المثال زيادة وتيرة الاجتماعات بين الأمينين العاملين للمنظمين، فضلا عن زيادة وتيرة اتصالات واجتماعات الفريقين القانوني والتقني. وكان آخر اجتماع بين الأمينين العاملين في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ خلال مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام، الذي عُقد في نيروبي. وتتعاون السلطة أيضا مع اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى فيها (اتفاقية لندن) لعام ١٩٧٢ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٩٦، ولا سيما فيما يتعلق بأطر تقييم النفايات من أجل حماية البيئة البحرية. وثمة مبادرة أخرى مهمة مشتركة مع المنظمة البحرية الدولية تتمثل في العمل على توضيح الاختصاصات التنظيمية لكل من

المنظمة البحرية الدولية والسلطة فيما يتعلق بالجوانب المتصلة بالسفن والمنشآت المشاركة في تنفيذ أنشطة في المنطقة وما يتصل بذلك من نقل بحري في أعالي البحار، بما يشمل نقل المعادن من أجل تجهيزها على اليابسة. ومن الجوانب البالغة الأهمية التي تناولتها المبادرة المهام الموكلة لكل من المنظمين فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٩٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وقّعت السلطة والجامعة البحرية العالمية مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين الطرفين، وذلك لأغراض منها الدفع قدماً بالجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على تحسين مبادرات التعليم وبناء القدرات في مجال العلوم البحرية. وأكد الأمين العام، بتوقيعه مذكرة التفاهم تلك، التزام السلطة بتعزيز القدرات البحثية والتحليلية للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٨ - واتفقت المنظمتان، بموجب مذكرة التفاهم، على إنجاز بحوث تعاونية في ميادين استدامة المحيطات، وإدارة المحيطات، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات، وتعميق فهم عمل وخدمات النظم الإيكولوجية للمنطقة الدولية لقاع البحار العميقة، وأوجه التداخل بين العلم والقانون والسياسة العامة. وسيعمل الطرفان أيضاً على تعزيز البحوث وفرص التدريب وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات، ويتعاونان على إجراء الدراسات وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل وإصدار منشورات مشتركة بشأن المسائل التي تغطي باهتمام مشترك بينهما.

٩٩ - وشارك نائب الأمين العام والمستشار القانوني في المؤتمر السنوي الثالث والأربعين لمركز قانون وسياسات المحيطات، الذي نظّمته الجامعة البحرية العالمية ومركز قانون وسياسات المحيطات بجامعة فيرجينيا ومؤسسة نيون اليابانية في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ في مالو، بالسويد، تحت عنوان "التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية: تحديات جسيمة وحلول محتملة".

دال - الصناديق الدولية للتعويض عن التلوث النفطي

١٠٠ - في ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، قام مدير الصناديق الدولية للتعويض عن التلوث النفطي ومستشارها القانوني بزيارة مجاملة للأمين العام في كينغستون. وتبادل الطرفان آراء عامة بشأن ولاية كل من المنظمين وبشأن مشروع نظام الاستغلال، واتفقا على استكشاف إمكانيات تعزيز التعاون بينهما.

هاء - منتدى جزر المحيط الهادئ

١٠١ - حضر الأمين العام الاجتماع السنوي التاسع والأربعين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في يارن، بناورو، في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وذلك بدعوة من رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ. وكانت تلك أول مرة تُمثّل فيها السلطة في المنتدى. ودُعيت السلطة أيضاً، على هامش الاجتماع، إلى المشاركة في نشاط جانبي اشتركت في تنظيمه حكومة ناورو وشركة ناورو لموارد المحيطات من أجل مواصلة مناقشة مشاركة الدول الجزرية في المحيط الهادئ في أعمال السلطة وكيف يمكن لتعزيز المشاركة في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة أن يدعم أهداف الاقتصاد الأزرق على الصعيدين الوطني والإقليمي.

واو - المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

١٠٢ - خلال الدورة السنوية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في طوكيو، في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وُقِّعت مذكرة تفاهم بين السلطة والمنظمة الاستشارية. وسيمكّن تنفيذ مذكرة التفاهم من التوعية بأنشطة السلطة وتحديد الفرص المتاحة للتنسيق والتعاون بشأن مسائل من قبيل التدريب وبناء القدرات لفائدة المرشحين المؤهلين من الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية من خلال مبادرات مثل الزمالات وحلقات العمل والحلقات الدراسية.

زاي - رابطة بلدان حافة المحيط الهندي

١٠٣ - رابطة بلدان حافة المحيط الهندي منظمة حكومية دولية أُنشئت في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهندي عن طريق دولاها الأعضاء البالغ عددها ٢٢ دولة وشركائها في الحوار البالغ عددهم ٩ شركاء.

١٠٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تبادل للآراء على مستوى الأمانة بين رابطة بلدان حافة المحيط الهندي والسلطة، وهو ما أثر عن إعداد مذكرة تفاهم لتشجيع التآزر والتعاون في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك، مثل البرامج المشتركة لبناء القدرات، وتبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في قاع البحار، وتعزيز البحوث العلمية البحرية وتشجيعها.

حاء - فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية

١٠٥ - ينكب حالياً فريق عامل تابع لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية على دراسة آثار النفايات وغيرها من المواد الموجودة في البيئة البحرية من جراء عمليات التعدين، وهو موضوع ذو صلة بعمل السلطة في المنطقة. والهدف من هذا الفريق العامل هو تقديم المشورة المستقلة بشأن تحديد الآثار البيئية التي يمكن أن تنشأ عن كل من مخلفات الأنشطة البرية والنفايات الناجمة عن تعدين المعادن البحرية. وسيعلم فريق الخبراء المشترك عن النتائج في شكل تقرير. وتواصل الأمانة تعزيز التآزر والتعاون مع الفريق المشترك.

طاء - اللجنة الدولية لحماية الكابلات

١٠٦ - في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قامت اللجنة الدولية لحماية الكابلات والسلطة، بموجب مذكرة تفاهم بين الطرفين، بالتعاون مع وزارة خارجية حكومة تايلند، بتنظيم حلقة عمل ثانية بشأن الكابلات البحرية والأنشطة المضطلع بها في المنطقة، وذلك بعنوان "وضع خيارات عملية لتنفيذ التزامات 'المراعاة الواجبة والمراعاة المعقولة' بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار". وصدرت نتائج حلقة العمل باعتبارها دراسة تقنية للسلطة الدولية لقاع البحار.

باء - لجنة بحر سارغاسو

١٠٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت لجنة بحر سارغاسو والسلطة تبادل الآراء على مستوى الأمانة بهدف زيادة فرص تبادل البحوث والخبرات والتجارب العملية إلى أقصى حد ممكن. وتهتم المنظمات معاً اهتماماً كبيراً بحماية البيئة البحرية، بما في ذلك تقييمات الآثار البيئية المحتملة للأنشطة

المضططلع بها في المنطقة. وتعمل أمانتا المنظمين من أجل إبرام مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بشأن البحوث العلمية البحرية، وتبادل البيانات، ومسائل أخرى تحظى باهتمام مشترك.

ثالث وعشرون - المشاركة في المؤتمرات العالمية والإقليمية

ألف - المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

١٠٨ - شاركت الأمانة في الدورتين الموضوعيتين الأولى والثانية للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وخلال الدورة الأولى، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أدلت الأمانة بخمسة بيانات تتعلق، على التوالي، بتبادل الآراء؛ والموارد الجينية البحرية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتقاسم المنافع؛ والتدابير من قبيل الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية؛ وتقييم الأثر البيئي؛ وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، نظّمت الأمانة، بالتعاون مع شركاء آخرين، ثلاثة أنشطة جانبية بعنوان "تعزيز تقييم التنوع البيولوجي في أعماق البحار عن طريق إنشاء أطالس تصنيفية وقاعدة بيانات السلطة بشأن قاع البحار العميقة"، و "تشجيع زيادة مشاركة الدول النامية في برامج البحوث العلمية البحرية ونقل التكنولوجيا من خلال بناء القدرات: دور السلطة الدولية لقاع البحار" و "نحو وضع خطط إقليمية للإدارة البيئية في شمال غرب المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي".

١٠٩ - وخلال الدورة الثانية، المعقودة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩، أدلت الأمانة ببيان في إطار التبادل العام للآراء، وأدلت ببيان مشترك مع المنظمة البحرية الدولية في إطار المسائل الشاملة. وفي البيان المشترك، أكدت المنظمتان أنهما تؤيدان جميع الخيارات الواردة في مساهمة الرئيسة في المفاوضات، التي تيسّر التعاون ولا تقوّضه، وتتسق تماماً مع الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، ولا سيما في المجالات التي توجد فيها أطر متطورة ومفصلة، مثل الشحن والملاحة والنظام المتعلق بالجزء الحادي عشر. ونُظّم أيضاً نشاطان جانبيان بالتعاون مع شركاء آخرين، أحدهما بعنوان "خمسة وعشرون عاما من إسهام السلطة في تطبيق نهج شمولي لإزاء حماية البيئة البحرية في المنطقة"، بالتعاون مع معهد التنوع البيولوجي البحري الكوري، والآخر بعنوان "خمسة وعشرون عاما من إسهام السلطة في البحث العلمي البحري في أعماق البحار وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠)"، بالتعاون مع اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.

١١٠ - واستجابة لاقتراح من رئيسة المؤتمر، خصّصت الأمانة قسما من الموقع الشبكي للسلطة للمشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وذلك من أجل إلقاء الضوء على مشاركة السلطة وعلى الأنشطة التي اضطلعت بها في إطار هذه العملية.

باء - المشاركة في مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام

١١١ - دُعيت السلطة للمشاركة في المؤتمر العالمي الرفيع المستوى الأول بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، الذي عُقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بتنظيم مشترك بين حكومات كينيا وكندا واليابان. وبالإضافة إلى المشاركة في المناقشة العامة ومنتدى الأعمال ونشاط جانبي من تنظيم الاتحاد الأفريقي، نظّمت السلطة نشاطا جانبيا بالاشتراك مع حكومة النرويج واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف الإعلان رسميا عن بدء تنفيذ مشروع موارد قاع البحار العميقة في أفريقيا، الذي يجسّد الالتزام الطوعي المعبر عنه في إطار شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وترأس هذا النشاط الجانبي فريق رفيع المستوى مؤلف من الأمين العام؛ ووزير التنمية الدولية في النرويج، نيكولاي أستروب؛ والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمحيطات، بيتر تومسون؛ والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فيرا سونغوي.

المرفق

أعضاء الفريق الاستشاري لصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة التابع
للسلطة الدولية لقاع البحار
(٢٠١٧-٢٠٢٠)

جورجي تشيركاشوف (معاد تعيينه)
نائب المدير معهد الجيولوجيا والموارد المعدنية للمحيطات، الاتحاد الروسي

تيان تشي
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرها فوق العادة ومفوضها
في جامايكا

جوزيب ماريا بوش بيسا
الممثل الدائم لإسبانيا لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرها فوق العادة ومفوضها في جامايكا

إيناس فورس فرنانديز
الممثلة الدائمة لجمهورية كوبا لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرتها فوق العادة ومفوضتها
في جامايكا

جانيت أوموليجيو أوليسا
الممثلة الدائمة لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرتها فوق العادة ومفوضتها
في جامايكا

سيوسوا أوتويكامانو
أخصائي في السياسات الاقتصادية والإدارة المالية العامة، تونغنا

آلان إيفانز
مستشار سياسات العلوم البحرية المركز الوطني لعلوم المحيطات في ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة